في الشبه في اظهار الشبه فانه لم يكن مشبها بالفعل بل لدلالته على التشبيه لكونه مشبها فهو ليس اي اظهار
اي لفظة المشبه هكذا اي قوله لكونه مشبها الخ قوله والشرط المذكور المراد بالشرط الشرط
المعنوي يجوز بالحذف والتقديم وبعض الشرط المذكور والشرط المعنوي
هو القيد لقوله اسند الخ الكلام في الجملة الشرطية هو الجزاء وجملة الشرط قيد
فيه فيخص الكلام هنا الى قولنا كان هناك استعارة بالكناية بشرط ان يشبه امر
باخر غير مصرح بشئ من اركان التشبيه سوى المشبه فقوله يشمل قولنا زيد الخ والمراد
به يشمل في بادئ النظر والا فقد خرج بقيدات المراد قوله ح انه ليس هناك اذ لا
يكون التعريف جامعا في بادئ النظر والا فقد خرج بقيد المراد بالمشبه تامل فقوله
فاخرجه بقوله الخ قال الشارح بقيد ان قوله اذا شبه امر باخر الخ بمنزلة
التقييد للاستعارة بالكناية فانه يتخبط منه تعريفها ومن عادة المصنف
اذا دخل في بعض اجزائه ما يكن من افراد المعرف اخرج بجزء من التعريف فلما
دخل زيد في جواب الخ في الجزء الاول من التعريف اعني الشرط المذكور خرج انه
ليس من افراد المعرف اخرجه بجزء اخر بقوله ودل الخ انتهى وقد سلف انه
دخل في بادئ النظر قال الفاضل لان التشبيه في المثال المذكور
لم يرد عليه بذكر ما يخص المشبه به بل دل عليه بالسؤال فهو لا يشمل مثل
ينقضي ذا اعتراض على التعريف المستنبط بعدم الجامعية قال الفاضل اي
الشرط المعين وهو يخرج المتعاطفين فانهما تستفيد الحمل للعهد لا على
سبيل الكناية والنقض لا بطال دليل على سبيل التصريح والابطال مرادهم المشبه وهو المراد بقوله
اذا اريد بالنقض ابطال الدليل لا الابطال ليس بخاصة المشبه اعني الحمل فهو يريد ما
يخص المشبه وهو ابطال العهد فالمنع ما يخص المشبه وبعد النقض فلما اراجوان لا يخفى
على احد ويجوز ان يراد بخاصة المشبه ما يكون خاصة له لفظا ومعنى او لفظا فقط
والنقض خاصة له لفظا لا معنى لان المراد به ما يكون خاصة له لفظا ابطال العهد
لا تفريق طائفات الجمل قال الفاضل وذلك انهم انما نقض مختصا المشبه به
على ما هو المهم مما يخصه انظا او معنى ويخص ما يختصه لفظا قال بعض الافاضل ولعل مراد
من اراد بيد لا قد ذكر المشبه به كما يخص المشبه قوله وفي شمول الشرط
قالا الاولى وفي شمول الشرط المذكور فعلى على التناسبي التشبيه من النسبة بشيء
واد عاء ان المستعار له نفس المستعار منه كاسد شبيه به فهو كما يهو تقتضي

الاستعارة لان التشبيه في الاستعارة يكون سببا مبنيا فليست الدلالة الخ
فيه نظر اذ لا يخلو اما ان الدلالة على التشبيه كيف وهو قد يخلو عنها في الاستعارة قوله اي ادعاء الخ قوله
الاتحاد اي اتحاد المشبه والمشبه به قوله بحيث لا يقتضيه اي الاتحاد بالدعوى المقتضي
بالدعوى انما يتصور الاتحاد قال في المطول لان تسمية اللفظ في الاستعارة
باسماء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة كما في
المشترك فان المتبادر عند اطلاق الاسد هو ان معناه معارف فهو منتفا
ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف ليتحقق المراد اي عكس المتعارف فالنفي
الاسد مطلقا والا لاستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا
يخفى عليك ضعف هذا الكلام انتهى قيل لان الوضع المعتبر هو وضع الواضع
الواضع المتكلم وقيل لانه ح لم يبق فرق بين الاستعارة والمشتركة فتامل
وقيل لا يحد الادعاء لا يصير اسدا ولا يصير لفظ الاسد موضوعا له قوله
ويجعل الاتحاد قوله ويعبر عنه اي عن المشبه قوله باسم المشبه قال الزمخشري
بناء على انهما اتحدا بحيث يكون اسم المشبه اسما للمشبه به حتى كانه صارت المنية
والسبع اسمين مترادفين قوله وكذا اي النظر ثابت كذلك المدعى به
الخ قوله في شمول اي ثبات قوله على اللفظ المستعار وهو لفظ المشبه
قوله لا على التشبيه عطف على قوله على اللفظ الخ لما انه يعني الاستعارة مبنى وان كانت
الاستعارة عنده ايضا على تناسي التشبيه لان الدلالة عليه ليست مقصودة وليست
عليها منع الدلالة بالمرة قوله فالاولى ان يقال قال الفاضل لم يقل الصواب مع ان
مقتضى عدم شمول المدعى لمحل خصوص صامح كون المدعى مقتضى للحاق وكذا
عدم شمول مدعى السكاكي ان يكون لفظ الاسد مثلا موضوعا للمعاني
في حين المنع واطال فيه فراجعه قال ورجوه الاولوية كونه عبارة النكت